الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في ادارة الميزانية العامة للدولة

أ.خلوف عقيلة

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

الملخص:

الحكم الراشد في الحياة السياسية هو الحكم الديموقراطي أي المستند على مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار و في المتابعة و المساءلة و المحاسبة ،إلا أن توسيع وتعميق المشاركة المجتمعية في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة مازال يتطلب العديد من الإجراءات.

من أجل ذلك نطمح كمواطنين قبل كوننا أكاديمين إلى ترسيخ ثقافة الحوكمة والشفافية، نحترم وعي وذكاء المواطن و لنضع مصلحة الوطن تحت ائتمان حقيقي وفعلي وليس وهمي.

Abstract :

Good governance in the political life is like thatany democratic government, which relies on a wide participation of citizens in decision-making and in the follow-up and accountability and accounting, but the broadening and deepening of community participation in the preparation and implementation of the general budget still requires many of the proceedings. For that we aspire as citizens before being academics to strengthen the culture of governance and transparency, and respect the awareness and the intelligence of the citizen and let we put the national interest in a real safty ,effective and not imaginary.

المقدمة :

تعد عملية إعداد الميزانيةونظامها فى دولة ما من الأمور الجوهرية فى عملية تحديد مدى انحياز الحكومة للطبقات الفقيرة، ومدى التزامها بالديمقراطية والمشاركة. فالميزانية العامة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على حياة المواطنين وفى عملية توزيع الموارد. فالأفراد ذوي الدخول المتواضعة غالبا ما يكونوا أكثر العناصر تأثرا، بل إنهم أكثر من يتضرر من النمو الإقتصادى الضعيف أو من التضخم المرتفع. كما تعتمد رفاهية أصحاب الدخول المنخفضة وفرصهم المستقبلية على قرارات الإنفاق على قطاعات مثل الصحة والتعليم والإسكان... الخ.

فالميزانيةليست مجرد أرقام صماء، إنها مجموعة من السياسات والتوجهات التى تنتهجها الحكومة فى إدارة مواردها واستخدامها. فالمواطن الذى يدفع الضرائب من حقه أن يعرف الى أين تذهب أمواله ومن هو المستفيد منها؟لذا فإن المشاركة فى إعداد الميزانيةتعد من الأمور الهامة فى إرساء ديمقراطية تشاركية تمكن المواطنين من المشاركة فى رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية لوطنهم إلا أنه و بعد ما اختلطت المفاهيم وغابت القيم ولم يعد يعرف الصادق من الكاذب والأمين من الخائن، فأصبحت اللامبالاة السمة العامة التي تطبع المواطنين بمختلف فئاتهم، وحتى المثقفة منهم، وملوا السياسة وتخلوا عن متابعة الشأن العام، وأصبحوا في غربة داخل اوطانهم. كان لابد من ان تظهر افكار جديدة تعيد الأمور لنصابها والكفة الى توازنها، وتزرع الثقة من جديد، في مراجعة لمنظومة حكم جديدة تراعي التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتقنية والاتصالية وهذه الثورة المعلوماتية، وتواكب ما يحدث على الصعيد العالمي من رغبة الشعوب في التحرر والكرامة والديمقراطية. جاءت هذه الحركات الداعية للتشاركية ولفتح البيانات بكل شفافية والحق في المعلومة للجميع دون اقصاء ومشاركة المواطن والمجتمع المدني بمختلف تفرعه واسهامه لتفعل مبدأ المواطنة بعيدا عن الوصاية التقليدية والإئتمان الوهمي والاستحواذ على السلطة والقرار والتفرد بالمعلومة وإقصاء المواطن. أن مشروع منظومة الحكم الراشد اصبح مطلبا شعبيا حتى يمارس المواطن مواطنته فيه فرديا من موقعه، وجماعيا تحت ما يسمى تفعيل منظمات المجتمع المدني، وهو تجسيم للمدنية التي نريد ان ندعّم قواعدها في البلاد، إننا نريد ان نغرس البذرة التفكيرية في المواطن، وبالأخص في مثقفينا والمفكرين اللذين يجب ان يلعبوا دورهم الريادي في تقدم البلاد ويخرجوا من السلبية التي هم فيها ولا يبقون واقفين مكتوفي الأيدي، ندفعهم إلى مزيدا من الإبتكار والخلق نشجعهم بالإستماع إليهم وتفعيل وتنفيذ ما يبدعونه، فلا تقمع هذه الإبداعات لأنها فاقدة للسند الشعبي .

و لاثراء هذا الموضوع سوف نستعرض النقاط التالية :

I- دور المجتمع المدني في اعداد الميزانية العامة .

II- المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد.

I- دور المجتمع المدني في اعداد الميزانية العامة :

1- الميزانية العامة:

تتضمن الميزانية العامة تقديرات الايرادات االتي من المتوقع أن تجبيها الدولة من جهة والنفقات المترتبة عن الإلتزامات السنوية سواءاكانت رواتب وإيجارات إضافة الى المشاريع الإستثمارية التي يتم تدويرها من عام الى اخرفإقتصادأيبلدفيالوقتالحاضر يتأثرتأثيرا كبيرابعملياتالميزانيةالتيتقومبهاالحكومةحيثتبدأهذهالمرحلةعادةمنالوحداتالحكوميةالصغيرة،إذتتولىكلمصلحةأوهيئةأومؤسسة عامةإعدادتقديراتهابشأنماتحتاجإليهمننفقات،وماتتوقعالحصولعليهمنايراداتخلالالسنةالماليةالجديدةالمطلوبإعدادميزانيتها . وتقومكافةالهيئاتفيالدولةبإرسالهذهالتقديراتإلىالوزارةالتابعةلها،وتقومهذهالأخيرةبمراجعتهاوتحقيقها . ويكونمنسلطتهاإجراءالتعديلاتالجوهريةالتيتراهاملائمة،ثمتقومبإدراجهافيمشروعمتكاملللميزانيةالدولة،حيثيرفقمعالوثائقالمالية إلىالسلطةالتشريعيةللإطلاععليهوإعتماده.

وبعدأنتصل كافةتقديراتالوزاراتالمختلفةوالهيئاتالتابعةللدولةإلىوزارة المالية،تقومهذهالأخيرةبإضافةتقديرات نفقاتهاأينفقاتوزارةالماليةوبتقديرايرادات الدولةالتيتحصلها

المصالحالتابعةلها.

تتولىالمديريةالعامةللميزانية الوزارةجمعكافةالتقديراتالمشارإليهاوتنسيقهابعدأنتتصلبالوزاراتالمختلفةإذاإقتضىالأمر،ويكونمشروعالميزانية الذييرسلإلىالمديريةالعامةللميزانيةبالنسبةللنفقاتالعامةوالمديريةالعامةللضرائببالنسبةللإيراداتالعامة لينقل الى غرف البرلمان للمناقشة و المصادقة فيصبح قانون للمالية وجب تنفيذه . كل هذه المراحل متداخلة فيما في مضمار التطبيق .

2- المجتمع المدني :

المجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات والهيئات السياسية والإجتماعية والثقافية والتطوعية التي تمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع، والتي يفترض أن تعمل بنوع من الإستقلالية عن سلطة الدولة، وأن تشكل نقلا سياسيا وثقافيا قد يكون موازيا لسلطة الدولة لضمان عدم تحولها إلى الإستبداد ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي:

– الأحزاب السياسية :الحزب السياسي، هو جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه، كما يعرف أيضا على أنه: "مجموعة من الناس

الذين توحدهم أفكار مشتركة حول دور الفرد والدولة". وتعد الأحزاب السياسية هي المكون الأساس في بناء المجتمع المدني، وبالرغم أن الأحزاب السياسية قامت لتعبر عن الإرادة الطوعية لأعضائها، فإنها تعمل على تحقيق أهداف تتصل بإشباع الحاجات الخاصة لأعضائها أو أنها تسعى لتحقيق بعض المصالح العامة، غير أنها وإن كانت تدخل، استنادا إلى هذه الجوانب في نطاق المجتمع المدني، إلا أنها تخرج عن روحه لسببين: الأول أن التنظيمات الحزبية تصل إلى الحكم ومن ثم تصبح هي المعبرة عن النظام السياسي أو المسيرة لجهاز الدولة وتدخل ضمن السلطة التنفيذية، ومن ناحية ثانية فإن التنظيمات الحزبية تقتصر في أدائها في الغالب على القيام بالجهود التي تتصل بإشباع حاجة أعضائها أو المنتمين لها دون أن تتعدى خدماتها للآخرين، فأهدافها محددة بنطاق معين وليست بالنطاق العام أو الهدف العام.

إن اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي. ويرى "لوري دياموند"Lorry Diamant أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي. وفي ذلك يقول: أن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز أو بناء الديمقراطية.

ويرجع إقصاء فئة من المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كون هدفه السعي للوصول إلى السلطة، لذلك فقد صنفت الأحزاب السياسية ضمن ما يسمى بالمجتمع السياسي. إذن فإن الأحزاب السياسية لا تصنق ضمن مكونات المجتمع المدني طالما تضمنت الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة، لكن هذا لا يعني أنها لا تساعد ولا تساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع لخدمة الأفراد.

–النقابات :تعرف النقابية بأنها جماعة من العمال تضم مهنة أو أكثر، أنشئت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الإقتصادية، وكان هذا التعريف الضيق يتلاءم مع ظروف النقابات والحاجة إليها من أجل تحسين شروط العمل، والمحافظة على الحقوق الإقتصادية للعاملين، من حيث الأجور والعلاقات والمعاشات والإحالة إلى التقاعد، غير أن تطور الزمن أدى إلى اتساع مفهوم النقابة لينطوي على الأنشطة الإجتماعية والإستهلاكية والترويجية، وبذلك أعيد تعريف النقابة بأنها تنظيم اختياري دائم للعمل، يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم.

وتعتبر النقابات من المؤسسات التي تلعب دورا مهما وأساسيا في الدفاع عن حقوق العمال والمستخدمين وتحسين ظروفهم، فالدور الذي تلعبه النقابات يرتبط أشد الإرتباط بالنظام السياسي السائد وبحجم الحريات الديمقراطية والنقابية. ولعل هذا الدور الذي تلعبه النقابات في حياة الفرد والمجتمع، قد دفع بالمجتمع الدولي إلى تبني

الحق في قيامها، من أجل تحسن ظروف المعيشة للمواطن وتعزيز الحياة الديمقراطية، إذ نصت المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والصادر في عام 1996 على ما يلي:

تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بأن تكفل:

أ. حق كل فرد في تشكيل النقابات والإنضمام إلى ما يختار منها في حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المعني بذلك.

ب. حق النقابات في تشكيل إتحادات وطنية أو تعهدات وحق هذه الأخيرة في تكوين منظمات نقابية دولية أو الإنضمام إليها، وبهذا تعتبر النقابات بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني.

– الجمعيات والإتحادات:الجمعية أو الرابطة تعد هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة، وقد تزايد عددها بشكل ملفت للإنتباه، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية، وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح معينة: مثل الأطفال الشباب، كبار السن، المعوقين، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية "جمعيات النفع العام"، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الإجتماعية، وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

عموما يمكن القول أن مثل هذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان، كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية، وليس كمصدر للربح المادي والحصول على تمويل من الجهات الأجنبية.

أفضل من آخر في تحقيق النتائج ، وهذا ما يعبر عنه في كون الحكم الراشد لا يحمل معياراأتوماتيكيا واحدا ، وعلى هذا الأساس يتم التمييز بين حكم راشد سيئ وحكم راشد جيد وعليه يمكن القول أنه التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواءا كانت المالية أو البشرية أو المادية فهي حركة تشاركيه إذ تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة ، وخلق الثروة ، ولا يتم تطبيقه في الدولة فقط ، وإنما على المجتمع ككل و مختلف الفاعلين الاجتماعيين ، وهو لا يرتبط فقط بمشاكل الفساد و الانحراف ، وإنما يمتد إلى جميع مظاهرالحياة الاجتماعية ، و السلوكيات ، التربية ، التكوين ، الهياكل ، التنظيم ..إلخ .

3– مساهمة المجتمع المدني في ادارة الميزانية العامة :قد شكل التواصل حول الميزانية الغير كافي خلال فترة إعدادها، الدافع الأهم لمناداة جمعيات المجتمع المدني كمكون أساسي و مورد مهم للأفكار و الاقتراحات، التي

تساعد المنتخب على لعب دوره على أحسن وجه، و تعبئتها الكاملة من أجل تحسيس المواطنين بأهمية إبداء آرائهم حول قضايا الشأن العام و الميزانية العامة بالأخص، و دعوتها لهم إلى لعب دور أساسي و التواجد عند كل مرحلة من مراحل عملية تحضير الميزانية، من أجل العمل على تحديثها و إخراج عمل يأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم و يعبر عن مطالبهم فأثناء :

- مرحلة التحضير:هي احدى المراحل التي تحاط باتم السرية لاسيما ان التي تديرها السلطة التنفيذية ادارة محكمة إلا أنه غالبا ما يكون تدخل المجتمع المدني في مرحلة وضع مشروع الميزانية بشكل غير رسميفتقوم على مبادرات المنظمات و شبكاتها ، و على شبكة معارفها في الادارات الحكومية و الوزارات و لايفتح النقاش في القضايا الااذا اثارتها احدى الجهات المهمة كما أن اصدار تقرير يتناول بعض الابحاث عن القضايا قد يستطيع التأثير على تحضير مشروع الميزانية .

كما تعتمد منظمات المجتمع المدني على وسائل الاعلام للفت انتباه الحكومة .

و من أهم مابادرت اليه منظمات المجتمع المدني لاستحداث الفرص هو التاثير على منظومة الاولويات التي تبنى على اساسها خيارات سياسة الميزانية . وقد عقدت تحالفات لمنظمات المجتمع المدني بغية تقديم مداخلات في مرحلة تسبق اعداد الميزانية .

قد تتوفر للمجتمع المدني فرص المشاركة المبكرة في تحديد أولويات الميزانية حيث يمكن أن يعزز تفويض السلطة المالية إلى السلطات المحلية فرص مشاركة المجتمعات المحلية في اعداد الميزانية ،كما أثبت نظام الديموقراطية التشاركية جدواه حيث يقضي باشراك أصحاب المصالح ذوي القدرات التقنية في فريق عمل (أكاديميين و أعضاء في برلمان و منظمات المجتمع المدني) يعهد اليه ترتيب أولويات الانفاق التي من شأنها تخفيض الفقر و يبني استنتاجاته على المعلومات الأولية و المشاورات التي يجريها مع الخبراء و موفري الخدمات .

و بقدر ما تشارك هيآت الميزانية في مرحلة وضع المشروع فقد تساهم مشاركة المجتمع المدني في توطيد المعرفة بالخيارات المتاحة أمام صانعي القرارات المتعلقة بالميزانية و لعل المشاركة في مرحلة وضع المشروع تكتسي مزيدا من الأهمية في البلدان التي لا يتسنى فيها للمجتمع التدخل في المرحلة التشريعية أو تلك التي يقلل فيها البرلمان من المرحلة التشريعية.

- المرحلة التشريعية :في هذه المرحلة يتم طرح المشروع على السلطة التشريعية قصد مناقشته، و تلك هي المناسبة الأولى التي يكون فيها المجتمع المدني و جمعياته الصورة عن الخطة المالية، حيث تتيح هذه العملية للمنتخبين أول فرصة رسمية لمناقشة المشروع، إلا أن مشاركة المجتمع المدني على هذا المستوى تكون مرهونة بالسلطة التي يتمتع بها البرلمان في هذه العملية، حيث تميزت سلطته في ظل الدستور السابق بعدم قدرته بالزيادة في النفقات أو

الإيرادات، كما تعاني الهيآت التشريعية محدودية أن الوسائل المادية و البشرية المتاحة إليه حيث ما هي إلا وسائل محدودة، إضافة إلى ضعف تكوين المنتخبين أحيانا و صعوبة الإحاطة بالمعطيات المالية التي يغلب عليها الطابع التقني و صعوبة انتقاء اصلاحية اجراء التعديلات و تخلخل نظام اللجان و توقيت عملية الميزانية .

إشراك منظمات المجتمع المدني في التأثير على الهيئة التشريعية لجعلها تبسط المشاريع الحكومية، و تقديم تحليلات مفصلة لكل قطاع معين، و الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي مع مراعاتها للجنسين النساء و الرجال، الأطفال و المعاقين و مدى استجابتها لاحتياجاتهم قبل التصويت عليها.

يمكن للمجتمع المدني أن يدعم و يعزز قدرات الهيآت التشريعية المحدودة على التحليل و التوعية كما يقدم اضافة الى الميزانية عن طريق اعداد ملخصات و كتيبات تعليمية و دورات علمية ....

- **مرحلة التنفيذ:** على هذا المستوى يظهر جليا الفرق الكبير بين الإنفاق المخطط و الإنفاق الفعلي و هل المشروع استجاب فعلا للحاجيات الأساسية للمواطنين، و الحكومة على هذا المستوى تصدر تقريرا خلال السنة، يشمل جل الإجراءات التي جمعتها و المصاريف و المديونية، و تسمح للجمهور بمراقبة ما إذا كانت الحكومة تنفق كما وعدت على القطاعات الرئيسية، وما إذا كانت الأموال تصل إلى المؤسسات و المستفيدين المستهدفين، تم تصدر تقريرا ثانيا نصف سنوي في حالة ما إذا ظهرت الحاجة إلى تعديل على سبيل المثال تغييرا غير متوقع في سعر النفط أو الغاز مثلا، الذي يؤدي إما إلى تراجع أو ارتفاع في الإيراد، تم تصدر تقريرا ثالثا في نهاية السنة المالية يلخص الوضع و يرسم صورة واضحة تتعلق بتحقيق أهداف السياسات العمومية في الميزانية التي هي قيد التنفيذ.

- **مرحلة التدقيق و التقييم و المحاسبة:** تأتي هذه المرحلة هي الأخيرة من دورة الميزانية عندما يراد تقييم ما إذا كانت الموارد العامة قد جرى استخدامها بفعالية و بطريقة مناسبة، و هذه العملية تقوم بها الهيئات المكلفة بالمحاسبة، و يقتصر دور المجتمع المدني هنا في التحقق من الاستنتاجات التي توصل إليها المحاسب و المدقق، إلا أنه نادرا ما تمنح للمجتمع المدني فرصة في هذه المرحلة، و ذلك راجع إلى أنه في معظم البلدان و التي من المفروض أن يقدم تقرير تدقيق الحسابات سنويا، قد لا يقدم إلا بعد سنتين تقريبا من إقفال حسابات السنة المالية، و الذي يأتي مثقلا بالمعلومات و المتاهات البيانية، وهو ما يزيده صعوبة الدخول في معالجة شؤون الميزانية الراهنة التي تطرح نفسها، ويفقد السلطة التشريعية الدافع من التحقق مما إذا أنفقت الأموال حسبما أنجز في مشروع الميزانية، ناهيك عن قلة الاهتمام بإجراء المتابعة بعد صدور تقرير المحاسب، كما أن التأخير في هذا الإفراج عن تقرير التدقيق المالي يقلل من فرص المجتمع المدني في استخدام معلومات التدقيق للدفع به نحو تحقيق تحسينات في أداء الحكومة. قد نجد بعض التجارب أو المحاولات في مجال تتبع مفاعيل الانفاق العام و تعقب حركة الاعتمادات في الميزانية .

ان غالبية هيآت الميزانية ترى أن الاهمية القصوى التي تكتسيها هذه المرحلة تكمن في إمكانية جمع بيانات عنها و اتخاذ ها براهين تستند عليها.

4- عوامـــــــــــــــل إشـــــــــــــــراك المجتمـــــــــــــــع المـــــــــــــــدني :

لقد شكل تراجع الدور التدخلي للدولة في شؤون الميزانيةلصالح المجتمع المدني دفعة قوية من أجل فرض و جودها في هذا المجال، و باعتبار أن الميزانيةمن أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تملكها الحكومة، فعليها أن تجسد أولويات الأمة و متطلباتها و بازدياد الحاجة إلى الموارد المالية ازدادت هيئات المجتمع المدني قوة في مطالبتها بملائمة متطلبات الحاجيات اليومية للمواطنين و الميزانية، وهذا لن يتحقق إلا بتوطيد معرفتها بإجراءات وضع مشروع الميزانيةقبل عرضه على البرلمان و تنفيذه ومراقبته، كي يستجيب لمجموعة من الانتظارات و المطالب التي تتم ترجمتها على أرض الواقع، فهذا التطور الكمي و النوعي جعل منها مكونا رئيسيا في عملية البناء الديمقراطي و تحقيق التنمية الاجتماعية ليس فقط على مستوى الفعل الميداني بل على مستوى التفكير الذي يؤطر الفعل في اتجاه مشاركة مواطن، و قد جاء هذا مزامنا لعدة تطورات شهدتها سواء الساحة الدولية أو الوطنية

- على المستوى الدولي:

لقد شكل التوجه العالمي والذي أملته مجموعة شروط، للدفع بانتعاشة المجتمع المدني و تكثيف حضوره كهيئة غير حكومية تهتم أساسا بقضايا التنمية، و قد أصبحت المنظمات تقوم بأدوار طلائعية و تنموية مهمة لا تقتصر على مجال محدود، بل تعدته إلى أبعاد كونية وعالمية خاصة إذا علمنا أن بعض الميزانيات التي تتصرف فيها هذه الهيئات غير الحكومية العالمية، تتعدى ميزانية بعض القطاعات الحكومية في المجتمعات النامية، و من هذه الشروط:

- إرساء دعائم الديمقراطية: فالدول التي عرفت مرحلة انتقال إلى النظام الديمقراطي غالبا ما يزدهر فيها العمل على تطوير و تحديث الميزانية، لأن ما يواكب ظاهرة الديمقراطية هو ارتفاع في مستوى الشفافية و المشاركة على نحو يتيح للمجتمع المدني و جمعياته تعزيز دوره المحوري في السياسة العامة.

- إرساء اللامركزية: غالبا ما يستكمل تثمين الديمقراطية بتطبيق اللامركزية التي تعمل على تقريب فئات المجتمع المحلي من عملية إعداد الميزانية.

- اهتمام المنظمات الدولية و المؤسسات المانحة، بالمجتمع المدني: من خلال منح مساعدات له عوض منحها للدولة، الشيء الذي يدفع بالمؤسسات العمومية إلى الانفتاح على المجتمع المدني.

- قدرة بعض الجمعيات على التأثير على متخذي القرار: نظرا لتوفر بعض الجمعيات على وسائل الضغط و اعتمادها على أسلوب التخصص (البيئة، الطفولة، النساء).
- قرب الجمعيات من الساكنة: فاحتكاكها اليومي بها يجعلانها أكثر قدرة من غيرها على تقدير حاجيات المجتمع، و من تم تحديد الأولويات التي قد تشكل محور اهتمام الميزانية(التعليم، الشغل، الصحة...) ، فتساهم بذلك في تدقيق الأهداف و تحديد الأولويات على المستوى المحلي، مما قد يفرز ميزانية اجتماعية تراعي الخصوصيات المحلية دون القفز عليها إلى الأولويات الوطنية.

- الديناميكية التي خلفتها أوراش الإصلاح بما فيها المواثيق الدولية ذات الصلة بالتنمية، كإعلان الأمم المتحدة بتاريخ 1996/12/16 المتعلق بمحاربة الرشوة في التعاملات التجارية الدولية، و إعلان أهداف الألفية للأمم المتحدة بتاريخ 2000/09/8، و معاهدة الأمم المتحدة ضد الرشوة بتاريخ 2003/10/31.

و من هنا يظهر أن بنية المجتمع المدني تمنع تفكك المجتمع.

- على مستوى الساحة الوطنية:

إن الحديث عن التجربة الجمعوية ، يحتم علينا ضرورة استحضار أهم المحطات التي قطعها الفعل الجمعوي في علاقته بالدولة، و الذي تميز إبان سنوات السبعينات بالصراع و المواجهة من خلال 3 محطات مهمة:

ا–المواجهة: امتدت هذه المرحلة منذ بداية السبعينات إلى أواسط الثمانينات، وتميزت بالاصطدام المباشر مع ما كان يشكل نواة المجتمع المدني الفتي والناشئ، والذي كان في غالبيته على صلة بدرجة أو بأخرى مع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة اليسارية .

ب– المنافسة:

حيث انتبهت السلطة في أواسط الثمانينات إلى الاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني، وأمدتها بجميع الإمكانات المادية وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي نفوذها في المجتمع (مثل جمعية أبي رقراق، جمعية الإسماعيلية، جمعية إليغ، جمعية أنكاد، جمعية المحيط...)، والملاحظ أن هذه الجمعيات أصبحت أنشطتها تغطي كافة البلاد، بل وأصبحت غطاءا للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية.

ج– الاحتواء:

مع مطلع التسعينات تغيرت إستراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعه في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن

إشراكه فيإعداد البرامج الحكومية وتدبير المرافق وتوسيع حضوره في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام، و مؤخرا يتم الحديث عن دوره الكبير في تحديث الميزانية.

إن هذا الانفتاح لم يأت في سياق طبيعي يؤشر على بداية إيمان الدولة بقدرة مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام الترابي، بل جاء في سياق العجز أولا في التصدي للمشاكل الكبرى التي بدأ يعرفها مغرب التسعينات والتي شكلت ثمرة مباشرة لنتائج التقويمات الهيكلية لسنوات الثمانينات، ومن ثم فإشراك هذه المؤسسات كان يرمي إلى محاولة امتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة، ثم ثانيا جاء هذا الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية العالمية، الذي يفضل التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني المستقلة على التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية لمحدودية فعالية هذه الأخيرة، ولاعتقادٍ لدى هذه المنظمات والدول الغربية مفاده أن أجهزة الدولة في المغرب والعالم الثالث بصفة عامة، لا تمثل تمثيلا أمينا مصالح وتطلعات ومشاكل جل المجتمع المدني، ومن ثم فوصول هذه الجهات إلى أهدافها –وهي ليست كلها بريئة– يمر بالضرورة عبر قنوات مؤسسات المجتمع المدني.

و قد كان لتبني سياسة اللاتركيز الأثر الكبير في ترشيد توزيع المهام بين الإدارات المركزية للوزارات وبين المصالح الخارجية التابعة لها، فالإدارات المركزية توجه جهودها على المهام الإستراتيجية المتعلقة بالتوجيه والتنسيق والتقييم، و وتفويض المهام الأخرى الإجرائية والتنفيذية إلى مصالحها المحلية باعتبارها الأقرب إلى السكان، وقد تم اتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة لهذا الغرض من خلال تحضير مرسومين يتعلقان على التوالي بتحديد قواعد تنظيم الإدارات ومصالحها اللامركزة من جهة واللامركزية الإدارية من جهة أخرى.

و عموما فمعايير الفعالية و النجاعة صارت قابلة للقياس من خلال اعتماد نظام تشاركي يراعي المتطلبات المشار إليها سابقا، هذا البعد التشاركي في تدبير الميزانية عبر الانفتاح على المجتمع المدني باعتباره آلية جديدة للمشاركة في إقرار موازنة في إطار تشاركي أكثر شفافية، و ما دفع الدولة لتبني هذه الخطوة هو الدور الكبير الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في إقرار الميزانية و تحديثه.

II- المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد:

1–أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد/:إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية، أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، مما أدى كذلك إلى وجود عدم الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني وفرض إصلاحات سياسية واقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية، مما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الشؤون الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية.

- الأسباب السياسية :خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم، حيث أن إدارة الحكم في هذه المنطقة أضعف من كل مناطق العالم الأخرى، وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي، وتقرير التنمية الإنسانية العربية، وغياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين، بل يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن وقيام الدولة على أسس العصبيات والتضامنيات القبلية والطائفية والجهوية والدينية وغيرها، مما سبب أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة، وحرم المواطنين من حقوقهم، فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوق للمواطن.

وتبعا لهذا يتم إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا، عامة إلى أزمة الحكم Crise De La Gouvernance ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس للحكم الراشد مثل الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، إحترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة، وخفض النفقات العامة، اللامركزية كضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم الحكم فيها يقوم على الكثير شخصية السلطة وعدم الفصل بين العام والخاص. إضافة إلى سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الإحتواء القمعي حركة المجتمع المدني، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب وآليات الضبط والسيطرة، مع استمرار دور متناقض لسياسات الإحتواء الإجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.

كذلك عدم الإستقرار السياسي، حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة وطأة الصراعات الداخلية، حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمة اقتصادية وتدهور الوضعية الإجتماعية والفتن الطائفية، إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم، واختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية، المشاركة، الإنتخابات.

كذلك تعثر عمليات التحول الديمقراطية في الدول النامية، وبخاصة في الوطن العربي، حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية تجاه تعزيز الديمقراطية، بل تشهد على العكس عددا من الإنتكاسات في هذا الصدد تمثلت بانضمام دول عربية أخرى إلى شريحة الدول التي لا تفيد دساتيرها مدة بقاء رأس الدولة في الحكم وهي الجزائر.

- الأسباب الإقتصادية :الإنتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الإهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط

للإصلاح الإقتصادي والوصول إلى التنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي المؤسساتي والإقتصادي، فسيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على الموارد الأولية أو مصادر تأتي من الخارج أو تعتمد على الطلب الخارجي على سلعة أساسية مثل سلطة النفط الخاص، أو تعتمد على السياحة وتحولات العاملين بالخارج، والقروض والإستثمارات الأجنبية، وضريبة مرور السفن في القناة البحرية، وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع وبإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى، كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.

كذلك فشل الدولة وعجزها على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية حيث تتعايش حالة استثنائية من العجز التنموي والإخفاق الوطني قوميا وإنسانيا، خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات التي يفترض أن تكون في مقدمة الحرب عليه، وهي القضاء والمجالس الشبابية. ظهور فكرة بديلة تيتند إلى الفكر الإقتصادي النيوليبرالي، وتدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وترك عمليات التنمية لآليات السوق والمناقشة والتركيز على الإنتاجية والربحية، وتفليص حجم الدولة عبر الخصخصة، لكن هذه الخطة لم تؤدي إلى نتائج مرضية في الكثير من الدول النامية، وكان لها نتائج اجتماعية سلبية عطلت حتى النمو الإقتصادي، وكذا كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث يلعب دور أساسي في عملية التنمية وما ساعد على اتساع دور القطاع الخاص ذلك التغير الجوهري في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي، حيث زاد الإعتماد المتبادل بين الدول، وكذا زيادة اندماج السوق، وتعمق حدة المنافسة نتيجة تحرير التجارة الدولية.

كذلك ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية، وتدهور ميزان المدفوعات، وانخفاض كفاءة البنية الأساسية، حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية، إذ أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الإقتصادي، مقابل انتقاد الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، علما أن الدول المستوردة والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية، وحركة السياحة العالمية وتتناقض تحولات العاملين في الخارج.

- الأسباب الإجتماعية :إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة، وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، وإهمال القضايا الإجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى وسوء التغذية، ومشاكل قطاعي الصحة والتربية. وتدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية، ويعطل فرص التنمية، ويوطد انتشار الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس على تهميش الأغلبية أو إقصائها، وعدم قدرة الدول المختلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي الإنتشار الواسع للجهل والأمية.

ضف إلى ذلك الإنفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الإقتصادي والإجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء. هذا فضلا عن الثورة الحضارية التي تتمثل في الاتجاه الواضح نحو المدينة والهجرة من الريف، إضافة إلى أن هناك أسباب أخرى أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية، فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب التطورات المنهجية الأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح هذا المفهوم في صياغة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وتأثر بمعطيات داخلية ودولية حيث يمكن بهذا الصدد الإشارة إلى العولمة كمسار وما تتضمنه من عمليات تتعلق أساسا:

أ. عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ب. تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.

ج. عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، هذا ما أدى إلى تزايد دور الفطاع الخاص.

د. زيادة التحولات على المستوى العالمي.

هـ. زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات.

و. شيوع ظاهرة الفساد عالميا وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير وانتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة، أدى إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية.

2– ماهية الحكم الراشد :

ينظر إلى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فاعلية وإيجابية، ويعبر عن الحكم الراشد أحيانا بالحكم الصالح إلا أنه يؤدي نفس المعنى، وقبل أن يستعمل هذا المفهوم في الأدبيات السياسية استعمل في الأدبيات الإسلامية، ليعبر عن مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية، وهي مرحلة الخلافة الراشدة، حيث كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة، والصلاح وصيانة الحقوق، واحترام كرامة الإنسان، وغيرها من المبادئ الإسلامية الأساسية.

فالحكم الراشد أو الرشيد في المعنى الأصح في اللغة العربية كما ورد في القرآن الكريم "...أليس منكم رجل رشيد..."، وقد جاءت بمعنى التدبير، فالحكم الراشد هو مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة، على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير، وقد أصبحت الحاكمية الجيدة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية، مطبقة في كل القطاعات، وقد ظهر هذا المصطلح بشكل جلي في حقبة الثمانينيات،

أي في الوقت الذي بدأ قيد التطبيق الميداني برنامج التكيف الهيكلي والذي يهدف إلى خلق النمو الإقتصادي...إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من الدول النامية، بمعنى ظهور صعوبات كثيرة وقد تم تشخيص هذه الصعوبات، حيث وجدت أن هناك أخطاء في تسيير الأعمال العمومية للدولة، وقد تطور هذا المفهوم وأصبح مرتبطا بالسياسات العمومية وانطلق من المحلية إلى العالمية، فهناك حاكمية عالمية للسياسات النقدية والتشغيلية وشبكات الإنترنيت والفضائيات. والحكم الراشد يعرف من عدة رؤى تختلف من باحث لآخر، ومن مؤسسة لأخرى وهذا حسب التوجهات والإهتمامات، وفي ذلك نورد التعريفات التالية:

تعريف البنك العالمي 1997: "الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العالمية".

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات، تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفرون بالتزاماتهم ويبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

3- الأسس النظرية للحكم الراشد :

إن الأسس النظرية للحكم الراشد تعبر عن مجموعة من المؤشرات والتي اعتمدها كل من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراسة أنظمة الحكم وتحديد مواطن الضعف فيها، كما يقترح ما يجب أن يكون لترشيدها، وعلى ضوء ذلك يمكن التطرق إلى الأسس النظرية لعملية ترشيد الحكم، وذلك استنادا إلى دراسات المنظمات الدولية وآراء مختلف المفكرين:

الأسس النظرية للحكم الراشد حسب البنك الدولي:

1. **العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، ويتكون هذا الأساس من: الرأي والمساءلة، عدم الإستقرار والعنف السياسي:**

- الرأي والمساءلة: تشمل عددا من المؤشرات تقيس جوانب عدة من العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية، واستقلال الإعلام، ومن ثم فإن هذه الفئة تقيس مدى قدرة المواطنين لبلد ما على المشاركة في اختيار الحكومات، ومراقبة أهل السلطة ومساءلتهم.

- عدم الإستقرار والعنف السياسي: يجمع بين مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تفويض الإستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

2. **قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية، ويتكون هذا الأساس من فعالية الحكومة ونوعية التشريعات:**

- فعالية الحكومة: تشمل مؤشرات الخدمة الإجتماعية، نوعية البيروقراطية، وكفاءة الموظفين، واستقلال الإدارة عن الضغوط السياسية، ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات.

– **نوعية التشريعات:تشمل مقدار التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على هيئات سياسات متعددة.**

إحترام الموظفين والدولة، التي تحكم التسيير الإقتصادي والإجتماعي، ويتكون هذا الأساس من حكم القانون ومستوى الفساد:

– **حكم القانون: يتمثل في مؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد المطابقة، ويتضمن المؤشرات والملاحظات حول شيوع الجريمة.**

– **مستوى الفساد: الفساد الذي يعرف بأنه 'استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة" ويشمل هذا المقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال.**

كما حدد البنك الدولي أيضا عددا من المؤشرات لقياس نوعية الحكم في تقريره الخاص بالحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمثل في:

– **مقياس المساءلة العامة: ويشمل:**

- **درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.**
- **درجة المشاركة ونوعيتها.**
- **احترام الحريات المدنية.**
- **شفافية الحكومة.**
- **حرية الصحافة.**
- **احترام قواعد القانون.**

الأسس النظرية للحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

تدور الأسس النظرية للحكم الراشد حسب هذا البرنامج حول التنمية البشرية والتي تركز على الأبعاد التالية:

– **التمكين: توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم ومدى إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات وصنع السياسات.**

– **التعاون: كل ما يتعلق بالإنتماء، الإندماج، التضامن.**

– **العدالة في التوزيع: حيث تشمل الإمكانيات والفرص، إضافة إلى الدخل.**

– **الإستدامة: التي تعني القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حاجات الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.**

– **الأمان الشخصي: الحق في الحياة بعيدا عن الأمراض.**

وعلى العموم تجمع التنمية البشرية المقاييس التالية:

- **متوسط العمر المتوقع عند الولادة.**
- **الإلتحاق بالمدارس.**
- **الإلمام بالقراءة والكتابة.**
- **الدخل.**

4- مكونات الحكم الراشد :

للحكم الراشد مكونات وأطراف تتمثل فيما يلي:

- الدولة :والمطلوب من الدولة في هذا الإطار، كطرف من أطراف الحكم الراشد، أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، والمؤسسات الرسمية، مثل: المجلس النيابي، أو المجلس الإقتصادي، أو الإجتماعي حول السياسات العامة، وفي ظل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار التشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية.

وفي ظل الدولة التي تتواجد فيها الإنتخابات والديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولة متعددة الجوانب، بحيث تركز على إطار التفاعل الإجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتملك سلطة المراقبة وممارسة القوة، ولديها مسؤولية الخدمة العامة تعمل على خلق بيئة مساعدة، وهذه الوظائف تعني:

- **إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت، فعال وعادل بالنسبة للأنشطة العامة والخاصة.**
- **تعزيز الإستقرار والمساواة في السوق.**
- **تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.** وعلى إثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك أن الحكم الراشد يهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا، وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار وتحقيق وإدانة نوعية الحياة التي يريد تحقيقها.

- القطاع الخاص :تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة بل هناك تحول واضح في معظم دول العالم، نحو الإعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي من قبل العديد من دول العالم الثالث، حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيس للفرص التي تفتح المجالات الإقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الإقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم. كما يعتبر القطاع الخاص شريك في الإدارة ويوفر مناصب الشغل.

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دور يجب أن يلعبه هذا الأخير، حيث تتراوح مهامه بين تعزيز العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسؤولية الإجتماعية، وتتميز العلاقة مع الجماعات ومراكز البحوث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجته وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى الدور الإقتصادي في النمو وتوفير الوظائف وتوفير الإستثمارات والأموال وتأمين التنافسية، ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدول في قطاعات الصناعة وغيرها، كما يشمل القطاع المؤثر في السوق، بحيث تهدف سياسة صندوق النقد الدولي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص، في إطار ما يعرف بمبدأ المشروطية وسياسة الإصلاحات التي ترمي إلى إصلاح أنظمة الحكم الإداري، لما يمثله القطاع الخاص من الكفاءة الإقتصادية في استخدام الموارد وذلك عن طريق تصفية وغلق المؤسسات العاجزة أو فتح رأس مال لها إلى المشاركة الخاصة في أسهمها وتحسين مقاييس السير أو المراقبة العامة.

- المجتمع المدني : (علاقة تبادلية):

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية،ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

- **التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.**
- **تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.**
- **مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين.**
- **العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة.**
- **تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والإختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الإنتخابات...**

إن تهيئة البيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية لا تعتمد على القطاع الخاص والحكومة فقط، بل إن مؤسسات المجتمع المدنية تلعب دورا هاما في هذا المجال، حيث أن تلك المؤسسات هي نتائج المجتمع نفسه، فمؤسسات المجتمع المدنية تساعد الناس على تجاوز فشل نظام السوق في بعض الأحيان، فالتعاونيات على سبيل المثال، تساعد الجماعات في المجتمعات من خلال انتمائهم ومشاركتهم في مؤسسات يستطيعون من خلالها الحصول على ميزة نسبية في التعاملات التجارية في الأسواق بإعطاء الأسعار التنافسية لذوي الدخل المتدني.

هناك العديد من الإشكاليات التي صاحبت المفهوم الراشد تتعلق أساسا بالاختلاف و عدم الاتفاق حول الخصائص (الأبعاد ، المميزات ، الأسس ، المبادئ) فالمظاهر الأساسية تتمثل في :

1-إدراك مشروعية السلطة .

2- موقع المواطنين من مركز اهتمامات صناع القرار.

3-مشروع مجتمع يرتكز على مشاركة المواطنين .

4-ملائمة الإدارة العامة مع احتياجات المواطنين

وبالنسبة للثقافة الغربية يتمثل الحكم الراشد في العناصر التالية :

1- الشرعية المؤسساتية .

2- الانتخابات الديمقراطية .

3- احترام حقوق الإنسان .

4- الانفتاح السياسي .

5- استقلالية القوانين .

6- المساواة .

7- المشاركة .

8- الشفافية .

9- الاتفاق الحكومي للأغراض العامة .

10 -صحافة مستقلة وفعالة .

11-الكفاءة الإدارية .

12- حرية تدفق المعلومات .

و هناك من يحصر الأسس في ثلاث عناصر هي :

1- الشفافية في تسيير شؤون العامة .

2- دمقرطة و مشاركة المجتمع المدني .

3- تحسين الفعالية و الكفاءة التنظيمية .

ورغم القيمة التي تشكلها هذه الخصائص، إلا أن محاولات تطبيقها تعرف الكثير من الجدل ذلك أن بعض الخصائص تتعارض مع أخرى، أو أن الاهتمام المفرط لميزة معينة يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة، فمثلا المشاركة الشعبية قد تكون أمرا جيدا نظريا، لا كن على مستوى الممارسة فإن الإفراط في السماح بها قد يؤدي إلى إعداد سياسات عامة أو اتخاذ قرارات من أفراد ليست لديهم المعرفة الكافية، كما أن الصحافة المستقلة تكون غير مسؤولة لا تبدي أي اهتمام للأهداف العامة.

ومن هذا المنطق فإن مظاهر الحكم الراشد تختلف باختلاف أهداف وقيم المجتمعات ففي بعض المجتمعات الغربية يتم التركيز على الكفاءة وفي آخر يتم التركيز على الانسجام و الاجماع . وفي ثقافات أخرى فإن الأولوية تعطي للحقوق الفردية و البعض الآخر يعطي الأولوية لتطبيق القانون في حينيركز البعض الآخر على التقاليد و العشائر في صنع القرار ، وفي بعض المجتمعات ينحصرالهدف الأول في تحقيق النمو الاقتصادي في حينتعطي مجتمعات أخرى الأهمية الكبرى للثراء و التنوع الثقافي .

إن تعدد وتنوع الإقترابات التي تستخدمها المجتمعات لمواجهة تحدياتهايؤدي إلى الاختلاف في الدراجات و الخطوط المتبعة لتحقيق التنمية ، وهذا ما يقود إلى التساؤل حول تحديد مضامين الحكم الراشد ، و إلى الجدل حول القيم و المعايير الثقافية و حول النتائج الاجتماعية المرغوبة و هذا يمتد بدوره إلى الجدل و التساؤل عن دور الحكومة عن علاقة الحكومة مع المواطنين ، وعن العلاقة بين المؤسسات الرسمية (تشريعية، تنفيذية ، قضائية) و كذلك عن أدوار مختلف القطاعات و منهنخلص إلى أن الحديث عن الحكم الراشد يعني الآخذ بعين الاعتبار التاريخ القيم ، التقاليد ، الثقافات المختلفة للمجتمعات . وهذا ما يدعم القول بأنها ليست مرتبطة بمعيار أتوماتيكي بمعنى هناك اختلاف في التطبيق و الخصائص باختلاف المجتمعات فضلا عن أن هناك سياسات للحكم الراشد أفضل من الآخر.

يعرف المجتمع المدني على أنه عبارة عن مجال من التفاعلات الإجتماعية والعلاقات بين الدولة ومؤسساتها، وبالخصوص الإقتصادية منها، يتألف هذا المجال من مجالات تابعة وأهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة) ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية) ومجال الحركات الإجتماعية، وإشكال العلاقات الإدارية والعامة.

وبهذا المعنى تصبح مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية والمؤسسية والإستقلالية، تشكل علاقة وسيطة بين الحكومة والمجتمع، وتقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة بتعزيز المشاركة، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح، وبتكوين القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، وربط الممنوعات المتنافرة في الأصل والمساهمة في الإصلاح الإقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية.

إن هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، عزز من مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية، بل أكثر من ذلك، بحيث أصبح كشريك ثالث في النظام الديمقراطي المشاركاتي و الذي يعرف بالحكم الراشد ، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي. فالمجتمع المدني بهذا المنظور، هو الذي يؤمن بنية مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، والتي يعمل فيها الناس بإرادتهم، بعيدين عن أي ضغط حكومي، أو ضغط السوق، وهو الذي يؤمن

الخدمات من خلال العمل التطوعي، لذلك فهو عبارة عن أبنية اجتماعية وسيطة، أي عبارة عن حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا ما عزز دورها كشريك لترشيد النظام السياسي وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة :

تطرقنا في هذا البحث إلى أهمية هذه القضية وكيف تؤثر على حياتنا، والمراحل التي تمر بها الميزانية ودور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الميزانية ودور الأحزاب السياسية في تحديد سياسات الميزانية، واستراتيجيات خاصة ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الميزانية وخاصة الحقوقية واستراتيجيات لنقل الوعي بأهمية الميزانية واستراتيجيات خاصة بالضغط على الحكومة لتوفير المعلومات عن الميزانية .

إشراك المجتمع المدني في تحديث الميزانية عرف تطورا ملحوظا من خلال تبني المقاربة التشاركية مع الجمعيات، كماأن التغير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على مؤشرات كيفية كحرية المشاركة السياسية،نوعية الحياة، فضلا عن الجوانب الثقافية، كل هذا يؤدي إلى التغيير في الأدوار، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني) على مختلف الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية، حيث أصبح شريكا فاعلا في القطاع الحكومي لتقديم العديد من الخدمات .

وفيالأخيريمكنناالقولأنمستقبلالتنميةالمستدامةليسمرتبطارتباطمباشـــرا بآلياتومؤشراتالحكمالراشدبقدرماهومرتبطأولابذهنيةالنخبالحاكمةمنجهة،ومدىالفهملأبجدياتالعملالحزبيالمعارضخصوصامن جهةثانية.

المراجع :

1. إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005
2. الجابري محمد عابد ،**المجتمع المدني تساؤلات و آفاق**،دار توبقال للنشر،1998.
3. توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، إتحاد الكتاب العرب، القاهرة، 1997.
4. زهير عبد الكريم، **الحكمانية : قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003
5. عبد الفتاح الجبالي ،**المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة للدولة**، مركز الدراسات الاستراتيجية ،مصر 2012.
6. عزمي بشارة ،**المجتمع المدني**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2012.
7. عصمت سليم القرالة ،**الحكمانية في الأداء الوظيفي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان،2011.

8. منال عبد المعطي صالح قدومي ،**دور المشاركة المجتمعية في تنمية و تطوير المجتمع المحلي** ، جامعة النجاح الوطنية فلسطين،2008.

9. وارين كرافشيك ،**صورة عن عمل المجتمع المدني في موضوع الموازنة العامة**،ترجمة المعهد الديموقراطي الوطني ، لبنان ، 2007.

10.أحمد ابراهيم ملاوي،**أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2008.

11.حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** "دراسات أورومتوسطية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– 2011-2012.

12.خديجة بوديب، **دور مؤسسات الإتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد**: أنموذج دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري –قسنطينة– 2009-2010

13.خيرة بن عبد العزيز، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد**: نموذج المنطقة العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007.

14.الطيب بالوصيف، **مفهوم ومكونات الحكم الراشد**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، 2005.

15.ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري –قسنطينة– 2009-2010.

16.نبيل دحماني، **الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2000**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري –قسنطينة– 2010-2011.

17.يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين النظرية وآليات التطبيق**: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر –باتنة– 2008-2009،

18.قوي بوحنية، **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد**، حرر في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 16-17 ديسمبر 2008.

19.يوسف زدام، **دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقاربة ثقافية**، حرر في إطار الملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، 16-17 ديسمبر 2008.